منزلة الحديث الضعيف ظاهرا المنجبر حكما وقرائن جبره

د. عبد السلام أحمد محمد ابو سمحة*

تاريخ وصول البحث: ٢٠٠٩/٤/٢٦م **تاريخ قبول البحث**: ٣/٣ /٢٠١٠ م

ملخص

يتناول هذا البحثُ منزلة الحديث الضعيف ظاهراً المنجبر حكماً بالدراسة والتمحيص، وذلك بتناول جانبه النظري الاصطلاحي المبثوث في كتب المصطلح. ثم جانبه التطبيقي المبثوث في كتب الصحيح والعلل والرجال؛ ليطرح الباحث مسألة مهمة: **ما هي منزلة الحديث الذي يرويه الضعفاء وقد تحقق للنقاد ضبطهم إياه على وجه الخصوص؟** ليكشف البحث عن التباين في تشخيص منزلة هذا الحديث بين الواقع الاصطلاحي والواقع التطبيقي. فيقرر البحث بعد دراسة متأنية: **أن الحديث الضعيف ظاهراً المنجبر حكماً لدى جمهور النقاد والمحدثين من المتقدمين يعد من الصحيح؛ ذلك أن تحقق الضبط في معرض التصحيح و التضعيف يُنظَرُ فيه إلى المفهوم التطبيقي لضبط مروي بعينه فإذا ما تم حُكِمَ للحديث بالصحة. بخلاف علم الجرح والتعديل الذي يُنظَرُ فيه إلى المفهوم الأغلبي لضبط الراوي.** ووقوع الخلاف في النهاية إنما يتم بالخلط بين المفهومين، ليتأكد للنظار أن فعل النقاد الأوائل هو الضامن الأكيد للفهم السليم للتصحيح والتضعيف.

Abstract

The present study investigates the weak hadith that does not meet the requirement of acceptability but can be authenticated from another narration. It involves both the theoretical aspects of the concept presented in hadith books as wells as the practical aspects in Sahih books and hadith narrators' books. The researcher raises the following question: Is the hadith narrated by the weak narrators whose narration has been accredited authentic or not? To answer this question, hadith scholars are classified according to the degree of the acceptance of their narration. The study revealed that there is a discrepancy between the theortical descrption of the weak hadith that can be authenticated and the real practice by the hadith scholars.The pratical concept of the narrated hadith authentication is different from the general concept of the narrator's authentication. What is required in hadith authentication is to confirm the authenticity of the narrated rather than the narrator. This study concludes that the methodology followed by the early scholars is the reliable guarantee for the accurate understanding of the process of authentication.

المقدمة

من الدراسات الحيوية في علم الحديث ما يتعلق بعلم المصطلح؛ تحريراً لمصطلحاته وقواعده؛ ما بين الواقع النقدي التطبيقي الذي عُرِفَت به القواعد والمصطلحات استخداماً، والواقع النظري المتمثل فيما استقر عليه الاصطلاح في كتب المصطلح التي جاءت ضابطةً لإيقاعه محررةً لقواعده.

يتناول هذا البحث مسألة مهمة من مسائل الاصطلاح هي منزلة الحديث الضعيف ظاهراً المنجبر حكماً، وذلك بتناول الأحاديث التي تعد ضعيفة من حيث الظاهر؛ بيد أنه تبين الضبط فيها ليقف المرء على **قرائن جبر الحديث الضعيف ومنزلته عند المحدثين**.

مر البحث الذي تناثرت أطرافه ومادته بين كتب المصطلح وكتب العلل والرجال و الصحيح في

* أستاذ مساعد،كلية الدراسات الإسلامية العربية، دبي، الإمارات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مرحلتين هما:

الأولى: **جمع المادة العلمية**، واقتضى العمل الآتي:

- جرد كتاب تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني مراراً للوقوف على المتكلم فيهم من رواة الصحيحين[١] بوصفهما من ميادين هذه الدراسة الحيوية، والوقوف مع هؤلاء أيضاً في الفصل الذي أفرده ابن حجر في كتابه هدي الساري.
- جرد كتب العلل عامةً و"علل الدارقطني" خاصةً للوقوف على آلية تعامل النقاد مع أحاديث الضعفاء التي وافقهم فيها الثقات.
- العودة إلى كتب المصطلح، فيما يتعلق بالصحيح والحسن والضعيف، وغيرها من أنواع الحديث مما له صلة بالموضوع.

الثانية: **التأليف بين هذه المادة**. والذي جاء في مطلبين هما:

- **المطلب الأول**: **منزلة الحديث الضعيف ظاهراً المنجبر حكماً عند المحدثين.**
- **المطلب الثاني**: **قرائن جبر الحديث الضعيف ظاهراً المنجبر حكماً عند المحدثين.**

المطلب الأول، منزلة الحديث الضعيف ظاهراً المنجبر حكماً عند المحدثين.

اختلفت آراء المحدثين في بيانهم منزلة هذا النوع من الحديث؛ وذلك في ميدانين مهمين من ميادين علم الحديث هما: ميدان الاصطلاح والتقعيد، وميدان التطبيق والنقد للمروي والراوي، لتسجل الآراء في هذه المسألة أقوالاً ثلاثة؛ ذهب الشاذ منها إلى عدم جواز تقوية الأحاديث الضعيفة. بينما جعل القول الثاني منزلتها في الحسن مخالفين بذلك أصحاب القول الثالث ممن جعلها الصحيح. **وإليكم تفصيل أقوالهم:**

القول الأول: **عدم تقوية الأحاديث الضعيفة مطلقاً، وهو رأي ابن حزم الظاهري**، قال: "ولو بلغت طرق الضعيف ألفاً لا يقوى، ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفا". وقد بين الزركشي بعد إيراده هذا القول شذوذ ابن حزم فيه[٢].

القول الثاني: **منزلته في الحديث الحسن**: ذهب أصحاب هذا الرأي إلى جعل منزلة هذا النوع في الحديث الحسن، ولعل التقسيم الثلاثي للحديث على اعتبار القبول والرد أكبر مؤشر على أصحاب هذا القول[٣]. لكنهم اختلفوا على مذهبين هما:

المذهب الأول: أن الضعيف يرتقي إلى **الحسن مطلقاً** دون تقييده بنوع من أنواعه، وهذا ظاهرٌ بيِّن في قول العلائي: "الحديث الضعيف الذي ضعفه من جهة قلة حفظ راويه وكثرة غلطه، لا من جهة اتهامه بالكذب إذا روى مثله بسند آخر نظير هذا السند في الرواة فإنه يرتقي بمجموعهما إلى درجة الحسن لأنه يزول عنه حينئذ ما يخاف من سوء حفظ الرواة و يعتضد كل منهما بالآخر"[٤].

المذهب الثاني: قيده بنوعٍ من أنواع الحسن؛ فيما ذهب إليه ابن الصلاح لما أنزل كلام الترمذي على نوع من الحسن، وأنزل كلام الخطابي على نوع آخر[٥]. وقد وافقه على ذلك كثير ممن جاء كالنووي[٦] وابن كثير[٧] والزركشي[٨] والعراقي[٩] والبلقيني[١٠]. ويذكر هنا أن ابن الصلاح لم يسم نوعي الحسن بتسمية خاصة، بل هذا أمر حققه ابن حجر[١١] بقوله: "وهذا أول تقسيم المقبول إلى أربعة أنواع؛ لأنه إما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها أو لا. الأول **الصحيح لذاته**، والثاني إن وجد ما يجبر ذلك القصور ككثرة التطرق فهو **الصحيح أيضا لكن لا لذاته**، وحيث لا جبران فهو **الحسن لذاته**، وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو **الحسن أيضا لكن لا لذاته**"[١٢]. وتبعه كثيرٌ ممن جاء بعده كالسيوطي[١٣] والسخاوي[١٤] والقاري[١٥] والقاسمي[١٦] والصنعاني[١٧] والجزائري[١٨]. وكثير من المعاصرين كنور الدين عتر وغيره[١٩]. حتى أضحى التقسيم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الرباعي للحديث المقبول هو ما استقر عليه الاصطلاح اليوم[٢٠].

القول الثالث: **منزلته في الحديث الصحيح**. ذهب أصحاب هذا القول إلى جعل منزلة هذا النوع من الحديث في الصحيح؛ ويتضح هذا من خلال الآتي:

أولا: **عند القائلين بالتقسيم الثنائي للحديث على اعتبار القبول والرد**؛ فالحديث عندهم لا يتعدى كونه صحيحاً أو ضعيفاً، وعليه فإن منزلة الحديث الضعيف ظاهراً المنجبر حكماً في الحديث الصحيح عندهم. وقد بين هذا الأمر **غير واحد من العلماء**؛ قال البيهقي: " الأحاديث المروية ثلاثة أنواع: نوع اتفق أهل العلم على صحته، ونوع اتفقوا على ضعفه، ونوع اختلفوا في ثبوته فبعضهم صححه، وبعضهم يضعفه لعلة تظهر له به"[٢١]. وقال ابن الصلاح: " مِنْ أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتج به"[٢٢]. **ويقول ابن رجب**: " وأكثر ما كان الأئمة **المتقدمون** يقولون في الحديث أنه صحيح وضعيف"[٢٣]. **وأكد ابن حجر بقوله**: "واعلم أن أكثر أهل الحديث **لا يفردون الحسن من الصحيح**"[٢٤]. والتدقيق في البدايات التقعيدية الأولى لعلم المصطلح فيما سبق الترمذي (ت:٢٧٩هـ) والخطابي (ت:٣٨٨هـ) يجدها خلت من ذكر الحسن على اعتباره نوعاً من أنواع الحديث، وهذا ظاهر بجلاء في "الرسالة" للشافعي (ت:٢٠٤هـ) والتي تعد في أوائل الكتابات الاصطلاحية، وكذا في مقدمة مسلم لصحيحه (ت:٢٦١هـ) والتي عرف فيها بجملة من المصطلحات[٢٥]. ونجد أيضاً أن الكتابات الاصطلاحية قبل ابن الصلاح كالرامهرمزي والحاكم والخطيب البغدادي خلت منه أيضاً؛ كما نص عليه خالد الدريس[٢٦].

ثانياً: **عند بعض أهل الاصطلاح، ويظهر ذلك في قول ابن كثير**: "الضعف يتفاوت، فمنه ما لا يزول بالمتابعات، يعني لا يؤثر كونه تابعاً أو متبوعاً، كرواية الكذابين والمتروكين، ومنه ضعف يزول بالمتابعة، كما إذا كان راويه سيء الحفظ، أو روي الحديث مرسلاً، فإن المتابعة تنفع حينئذٍ، وترفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة".[٢٧] وفي قول **البقاعي** أيضاً: "فإذا انضم بعضها إلى بعض صارت حسنة للغير، فترتقي بها تلك الطريق الحسنة لذاتها إلى الصحة، فإن انضم حسن إلى مثله و لا يضر كون أحدهما لذاته والآخر لغيره، وتكون هذه أقل مراتب الصحة"[٢٨]. وقال **السبكي** مؤيداً ذلك: "فاجتماع الأحاديث الضعيفة من هذا النوع يزيدها قوة وقد يرتقي بها بذلك إلى درجة الحسن أو الصحيح"[٢٩]. ومن أيده من المعاصرين **أبو غدة** حيث قال: "إذا تكاثرت طرقه ارتفع بها من الحسن لغيره إلى الصحيح لغيره"[٣٠].

ثالثاً: **الميدان التطبيقي**: فالناظر في أقوال النقاد المتقدمين وأفعالهم يجدهم يطلقون الصحة على أحاديث الضعفاء التي تأيدت بجابر يجبرها، ويظهر ذلك جلياً في تصحيح أحاديثهم، و في معرض نقدهم لهذا الصنف من الرواة جرحاً وتعديلاً. ونحن بدورنا نستعرض ما يدل على ذلك تمثيلاً لا حصراً، مهتمين بأبرز النقاد وهم: **البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي ونختم بالدارقطني** .

§ **الإمام البخاري**: أخرج البخاري أحاديث طائفة من الرواة الذين طعن فيهم لا لأجل ما أخرج لهم إنما طعناً عاماً[٣١]. وهذا يعد منه حكماً على أحاديثهم بالصحة؛ وهو دليلٌ إجماليٌ على إطلاقه الصحة على الحديث الضعيف المنجبر. وأما على وجه التفصيل فيمكن للباحث الوقوفَ على منهجيةٍ متكاملةٍ للبخاري في التعامل مع أحاديث الضعفاء التي تبين له ضبطها، يمكن رصد بعض معالمها تمثيلاً لا حصراً فيما يأتي:

١. **بيانه أن للضعفاء أحاديث صحيحةً وذلك في معرض الترجمة لهم. ومن أمثلة ذلك**:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- أيوب بن عتبة، قال فيه: " كان لا يُعرفُ صحيح حديثه من سقيمه فلا أحدث عنه"[٣٢].
- وقال في محمد بن أبي ليلى: "هو صدوق، ولا أروي عنه لأنه **لا يَدْري صحيح حديثه من سقيمه**، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئا"[٣٣].
- وقال ابن حجر في عطاف بن خالد: " الجمهور على تضعيفه، وكان البخاري حسن الرأي فيه، إلا أنه كان كثير التخليط، والبخاري **يعرف صحيح حديثه من سقيمه** فلا يغتر بروايته عنه "[٣٤].

فالناظر في هذه الأقوال المتعلقة بالرواة الضعفاء يتبين له أن البخاري لا يحكم على أحاديثهم بأحكام مطلقة، فهو على علم بضعفهم لكنه رد حديثهم؛ لأنه لم يميز صحيحه من سقيمه؛ فهو بذلك يقسم حديثهم إلى صحيح وسقيم، فمن لا يفرق بين صحيح حديثه من سقيمه يرد **حديثه جملة**، أما من فُرِقَ بينما فلا ضير في اعتباره ما صح صحيحاً. ويؤكد ذلك تضعيفه بعض الرواة وإخراجه ما توبعوا عليه في الصحيح. **ومن الأمثلة على ذلك** :

- عباد بن راشد: ذكره في الضعفاء[٣٥] وأخرج له في الصحيح متابعةً، قال ابن حجر: " له في الصحيح حديث واحد في تفسير سورة البقرة بمتابعة يونس له عن الحسن البصري عن معقل بن يسار"[٣٦]. وانظر أيضاً: عطاء بن السائب[٣٧] وزهير بن محمد الخراساني[٣٨].
- **تصحيحُ رواية من روى عن المختلط بعد اختلاطه**: المعروف من منهج العلماء في المختلط الاحتجاج برواية من سمع عنهم قبل الاختلاط، وترك رواية من سمع عنهم بعد الاختلاط. قال ابن الصلاح:"والحكم فيهم أنه يُقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يُقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط، أو أُشكلَ أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده "[٣٩]. احتج البخاري برواية من سمع عن المختلطين قبل الاختلاط؛ وهو بذلك يسير على المألوف لدينا في هذه المسألة. لكن غير المألوف في عمله هو احتجاجه بحديث من أخذ عن المختلط بعد الاختلاط؛ فقد أخرج لهم ما وافقوا فيه من سمع منه قبل الاختلاط. والناظر في هذه الجزئية يعلل فعل البخاري بعد معارضته رواية هؤلاء برواية من سمع قبل الاختلاط بضبط **المختلط حديثه الذي رواه بعد الاختلاط، فأخرجه في الصحيح**.

ومن الأمثلة الموضحة ذلك: **سعيد بن أبي عروبة**: قال ابن حجر فيه: "أخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلا : كمحمد بن عبد الله الأنصاري[٤٠]، وروح بن عباد[٤١]، وابن أبي عدي[٤٢]، فإذا أخرج من حديث **هؤلاء انتقى ما توافقوا عليه**".[٤٣] وقال العجلي: "روى عن ابن أبي عروبة في الاختلاط يزيد بن هارون، وابن المبارك[٤٤]، وابن أبي عدي"[٤٥]

قلت: أخرج البخاري هذه الروايات لما تبين له بالمعارضة والمقارنة ضبط سعيد لها بعد اختلاطه، فمحصلة مراده **الكشف عن ضبط سعيد لها**، فلما تأتى له ذلك في هذه الروايات حكم لها بالصحة. ومثل ذلك يقال في حال عطاء بن السائب وسعيد بن أبي إياس، فأما **عطاء بن السائب**؛ فبين ابن الصلاح اختلاطه حين قال: "عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه مثل سفيان الثوري وشعبة؛ لأن سماعهم منه كان في الصحة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخرا"[٤٦]. وأكد ابن حجر ذلك وقال: "وسماع هشيم منه بعد اختلاطه ولذلك أخرج له البخاري مقرونا بأبي بشر، وماله عنده إلا هذا الموضع"[٤٧]. **وأما سعيد بن أبي إياس الجريري** قال ابن حجر فيه: "أخرج

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

له البخاري أيضاً من رواية خالد الواسطي عنه، ولم يتحرر لي أمره إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المفضل كلاهما عنه عن أبي بكرة عن أبيه"[٤٨].

٢. **إخراج أحاديث رواة ضعفوا في مشايخهم عمن ضعفوا فيهم**: المعروف من منهج النقاد أن الراوي إذا ضعف في شيخ بعينه حكم على روايته عنه بالضعف، لكن الذي رأيناه من منهج البخاري إخراج أحاديث رواة ضعفوا في شيوخهم فيما وافقوا عليه ثقات شيوخهم من أهل الحفظ والرضا. الأمر الذي نتساءل فيه: **هل يحتاج البخاري في صحيحه رواية هؤلاء؟** وتحصلت له عمن هو أفضل؟ أم إنّ له منهجية في ذلك؟ أراد البخاري بيان **أن الراوي متى تحقق ضبطه للحديث شمل حديثه هذا اسم الصحة. ومن الأمثلة التي توضح ما سبق**:

- اسحق بن راشد في روايته عن الزهري، قال ابن معين: "ليس هو في حديث الزهري بذاك"، وقال الذهلي: "مضطرب في حديث الزهري"[٤٩]. غير أن البخاري أخرج له من روايته عن الزهري، قال ابن حجر مبيناً ذلك:" غالب ما أخرج له البخاري ما شاركه فيه غيره عن الزهري وهي مواضع يسيره"[٥٠].
- جرير بن حازم في روايته عن قتادة: ضعفه ابن معين في قتادة، قال: "يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير"[٥١]. وقال ابن عدي: "وهو مستقيم الحديث صالح فيه، إلا روايته عن قتادة فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره"[٥٢]. أما البخاري فقد أخرج له عن قتادة ما توبع عليه، قال ابن حجر: "وما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها"[٥٣].

وبهذه الحالات الثلاث من صنيعه تتضح منهجيته في بيان منزلة الحديث الضعيف ظاهراً المنجبر حكماً دون لبس أو غموض.

§ **مسلم بن الحجاج**: والناظر في عمله في الصحيح يجد أنه أخرج أحاديث جملة من الضعفاء. قال **الحازمي** موضحاً ذلك: "فإن قيل: إذا كان الأمر على ما مهدت، وأن الشيخين لم يودعا كتابيهما إلا ما صح، فما بالهما خرّجا حديث جماعة تكلم فيهم، نحو فليح ابن سليمان، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري، ومحمد بن إسحاق وذويه عند مسلم. قلت: أما إيداع البخاري ومسلم" كتابيهما" حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يُرَدُّ به حديثهم"[٥٤]. هذا الأمر كان مثار أخذ وعطاء بين العلماء لبيان السبب الداعي له ــ كما فعل ابن حجر في الهدي للرواة الذين انتقدوا على البخاري ــ قال ابن الصلاح: "عاب عائبون مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية، الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضا"[٥٥]. ثم بين أوجه الرد على ذلك ومنها قوله: "أن يكون ذلك واقعا في الشواهد والمتابعات لا في الأصول؛ وذلك بأن يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلا ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه"[٥٦]. وبين **ابن القيم** ذلك في معرض حديثه عن أبي قدامة الحارث بن عبيد؛ قال: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، **فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة، ومن ضعف جميع أحاديث سيئي الحفظ**"[٥٧]. **وقرر ابن حجر ذلك بقوله**: "ويُخْرِجُ من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول. وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضا فإنه قد يخرج

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ذلك. وهذا ظاهر بين في كتابه ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه. ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات وهو من المكثرين، فما له عنده سوى مواضيع يسيرة. وكذا محمد بن إسحاق وهو من بحور الحديث وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة. ولم يخرج لليث بن أبي سليم ولا ليزيد بن أبي زياد ولا لمجالد بن سعيد إلا مقرونا"[٥٨].

ومن الأمثلة على ذلك إضافة لما ذكره ابن حجر: إخراجه حديث من سمع عن شيخه بعد الاختلاط مما توبع عليه كما في حديث ابن المبارك[٥٩] و روح بن عباد[٦٠] وابن أبي عدي[٦١] كلهم عن سعيد بن أبي عروبة بعد اختلاطه. و كذا حديث يزيد بن هارون عن الجريري وقد سمع منه بعد الاختلاط[٦٢].

ومن هنا نقول: إن العلماء رصدوا هذا الأمر في الصحيحين؛ فما بال بعضهم لا يطلق الصحة على أحاديث هؤلاء الضعفاء، وقد فعل البخاري ومسلم ذلك، الأمر الذي يجعلنا ندرك منهجهما وهو: "**الانتقاء من أحاديث الضعفاء**" وتصحيحها إذا ما تبين ضبطها. تماماً كما ردوا أحاديث الثقات إذا ما كشفت علتها. ومن التحكم قول الذهبي: "فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل **حسنة أو صحيحة**"[٦٣]. والتحكم هنا أن يسميها الذهبي **حسنة** بينما يُخَرِّجُها الشيخان باسم الصحيح وتحت رسمه .

§ **أحمد بن حنبل**: ضعف رواة ثم يبين أن لهم أحاديث صحاح، ومن أمثلة ذلك تضعيفه عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، وأيده في ذلك: ابن معين -في رواية- وأبو حاتم الرازي والساجي والنسائي والبزار. وقال البخاري: "ليس بالقوي عندهم، وهو يحتمل". ووثقه ابن معين - في رواية- والدارقطني[٦٤]. ومع تضعيفه إياه فقد صحح له أحاديث عرضت عليه؛ قال أحمد: "أراد الخفاف أن يحدثهم بحديث هشام الدستوائي أعطاني كتابه فقال لي انظر فيه فنظرت فيه فضربت على أحاديث منها، فحدثهم فكان صحيح الحديث"[٦٥].

§ **أبو حاتم الرازي**: ويتضح ذلك من خلال **تليُنُه طائفة من الرواة مع بيان أن لهم أحاديث صحيحة**. ومن هؤلاء: الوليد بن موسى الدمشقي قال فيه: "صدوق الحديث لين، حديثه صحيح"[٦٦]. و شجاع بن الوليد قال فيه: "هو لين الحديث شيخ ليس بالمتين لا يحتج به، إلا أن عنده عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح"[٦٧]. و**ضعف طائفة من الرواة ونص على عدم وجود أحاديث صحيحة لهم**، الأمر الذي يفهم منه أن للضعفاء أحاديث صحيحة، وإلا فما الحاجة لذكره، ومن هؤلاء: سليمان بن داود اليمامي قال فيه: "ضعيف الحديث منكر الحديث، ما أعلم له حديث صحيح"[٦٨]. و عيسى بن عبد الرحمن بن فروة الزرقي، قال فيه: "منكر الحديث ضعيف الحديث شبيه بالمتروك لا أعلم روى عن الزهري حديثا صحيحا"[٦٩]. **وذهب أبو حاتم إلى أبعد من ذلك ببيان صحة أحاديث رواة لا يعرفهم**، ومنهم: أحمد بن المنذر بن الجارود القزاز، قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه، وعرضت عليه حديثه فقال: حديث صحيح"[٧٠]. وأحمد بن بحر العسكري، قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عنه وعرضت عليه حديثه فقال: حديث صحيح، وهو لا يعرف"[٧١].

§ **الدارقطني**: يظهر ذلك بجلاء ووضوح في كتاب العلل، فمنهجيته في عرض العلل قائمة على بيان الاختلاف عن الشيوخ المكثرين كالزهري وقتادة وأبي إسحق السبيعي وأمثالهم؛ ثم بيان صحيحها من سقيمها، غير أنه في معرض هذا الكشف والتوضيح نجده يذكر روايةَ بعض الضعفاء ممن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وافقت روايتهم الثقات ويشملها باسم الصحيح.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

المثال الأول: "وسئل عن حديث نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمره حين نذر أن يعتكف بالوفاء وأمره أن يصوم". قال الدارقطني: "وروى هذا الحديث عن سعيد بن بشير عن عبيد الله عن نافع عن بن عمر أن عمر نذر أن يعتكف في الجاهلية ويصوم فقال له النبي ﷺ أوف بنذرك. فإن كان سعيد بن بشير ضبط هذا فهو عنه صحيح"[٧٢]. قلت: وسعيد هذا ضعفه الدارقطني؛ قال فيه: "ليس بقوي في الحديث"[٧٣]. وأيده أيضاً غير واحد من العلماء ولم يعتمد في رجال الصحيح عند الشيخين[٧٤].

المثال الثاني: "وسئل عن حديث قيس بن أبي حازم عن المغيرة: "صلى بنا رسول الله ﷺ فقام في ركعتين فسبحنا فسبح فقمنا فلما قضى صلاته قال: "وسئل عن حديث قيس بن أبي حازم عن المغيرة: "صلى بنا رسول الله ﷺ فقام في ركعتين فسبحنا فسبح فقمنا فلما قضى صلاته قال: "إذا نام أحدكم في جلوس..... الحديث. فقال: يرويه المغيرة بن شبل واختلف عنه: فرواه منصور عن المغيرة بن شبل وقيل بن شبيل عن المغيرة ابن شعبة فيكون مرسلا. واختلف عن منصور: فروي عن روح بن القاسم عن منصور عن المغيرة بن شبل عن قيس عن المغيرة، وكذلك رواه جابر الجعفي عن المغيرة بن شبيل عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة وهو الصحيح"[٧٥]. وجابر الجعفي فيه كلام كثير للنقاد بين تضعيفه وعدمه والغالب على تضعيفه[٧٦]. وممن ضعفه الدارقطني بقوله: "متروك"[٧٧]. لكن لما تأكد له ضبط جابر لهذا الحديث حكم له بالصحة[٧٨].

وفي ختام هذا المطلب نقول: على ضوء التباين الحاصل في منزلة هذا النوع من الحديث بين المحدثين كان لابد لنا في هذا البحث من الوقوف على مسألة مهمة ألا وهي: ماهية الضبط المراد تحققه في الحديث حتى يصبح صحيحاً هل المطلوب: الضبط بالمفهوم الأغلبي في الحكم على الرواة؟ أم الضبط بالمفهوم التطبيقي في الحكم على المرويات؟

ولبيان ذلك نقول: اهتم المحدثون بالضبط وسلامته عند الحكم على الراوي والمروي على حد سواء، فشرطوا شروطاً وحدوا حدوداً لضمان سلامة التلقي وصحة الأداء، ويظهر ذلك جلياً في قول أبي مسهر: "صدقة بن خالد **صحيح الأخذ صحيح الإعطاء**"[٧٩]. لأجل ذلك كان شعار النقاد في نقدهم الحديث التحقق من سلامة أداء الراوي لما يروي، فيروي الحديث سليماً خالياً من الزيادة والنقص، بعيداً عن التحريف والتخليط. الأمر الذي جعلهم يمعنون النظر في الأداء وبيان شروطه ولا يتحقق ذلك إلا بمعرفة الضبط[٨٠].

فالضبط عند جميع المحدثين لا يعني عدم الخطأ والسلامة منه، إنما هو ضبط بحدود الطاقة البشرية القاصرة عن منزلة الكمال، غير أننا نجد تبياناً في تناوله:

بين البحث عن تمامه في الرواة كشرط للصحيح

فيما تناوله أهل الاصطلاح؛ فذهبوا في شروط الصحيح إلى الضبط التام، والذي يوصف أصحابه بالحفظ والإتقان، وتقل في أحاديثهم الأخطاء، **فالوصف هنا للراوي**.

وبين الواقع التطبيقي الذي سبق الكشف عنه **والذي يتناوله بوصفه مفهوماً تطبيقيا** يُكْشَفُ عنه في كل مروي على حدة، من هنا يقول ابن رجب الحنبلي عن النقاد: "**لهم في كل حديث نقد خاص**"[٨١]. فإذا ما تحقق الضبط حكم للحديث بالصحة وإلا فلا، **فالوصف هنا للمروي**.

هذا التباين لا نجد له في ميدان المقارنة **خلافاً في أحاديث الثقات** ذلك أن أهل الاصطلاح وضعوا قيدا في حد الصحيح وهو السلامة من الشذوذ والعلة، والتي لا تقف عند الأحكام الأغلبية في الجرح والتعديل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إنما تتعداها إلى خفايا العلل والشذوذ التي تعيش مع الحديث في كل رواياته مقارنةً ومعارضةً، إذا أُحسنَ التطبيق.

بينما نجده في أحاديث الضعفاء التي تبين لنا ضبطها، **لتتغاير المعايير**:

- فَيُحْكَمُ على الحديث بالحسن لغيره لدى أهل الاصطلاح على اعتبار المفهوم الأغلبي للضبط وعدمه في أحكام الجرح والتعديل.

- ويُحْكَم عليه بالصحة على اعتبار المفهوم التطبيقي للضبط والذي يتم التوصل إليه في رواية الرواة بالمقارنة والمعارضة.

من هنا فإن مفهوم الضبط المراد تحققه كشرط من شروط الصحيح عند المتقدمين ليس مفهوما أغلبياً في الرواة، إنما هو مفهوم تطبيقي في المرويات، فيبحث عنه في الأحاديث حديثا حديثاً، لأجل ذلك ضعفوا أحاديث الثقات، وصححوا أحاديث الضعفاء، فالضبط لا يتفق للثقات في كل ما رووه، بينما نجده للضعفاء في بعض ما رووه. وهذا لا يقلل من قيمة علم الجرح والتعديل والذي يمنحنا **أحكاما أغلبية** على الرواة، ننطلق منها للحكم على المرويات على ضوء المقارنة والمعارضة؛ وهذا ما نجده في فعل أئمة الجرح والتعديل الذين حفلت كتب الجرح والتعديل بآرائهم. لكن تقع الإشكالية حينما تعد الأحكام الأغلبية بذاتها أحكاما نهائية مطلقةً تنعكس على الواقع الحديثي للرواة في مروياتهم، **كما هو الواقع المعاصر للتصحيح والتضعيف**، والذي غابت عنه في كثير من الأحيان منهجية النقاد فعادت الحكم على المروي على ضوء الأحكام الأغلبية للجرح والتعديل.

وتطمئن النفس حينما ترى **وتدرس فعل البخاري** على اعتباره من أوائل الممارسين للحديث الصحيح ، فنجده إذا تحقق لديه الضبط لحديث بعينه حكم له بالصحة. **وإلا فما حاجة البخاري أن يخرج أحاديث هؤلاء الذين سبق لنا ذكر جانبٍ من مروياتهم، وقد صحت لديه بأفضل الطرق.** وتطمئن أيضاً **لفعل مسلم** على اعتباره من أوائل من ضبط الأسس النظرية التي يعرف بها صحيح الحديث من سقيمه في مقدمته للصحيح، وذلك بكشفه عن الآليات التي يعرف بها الضبط، حيث قال: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث عن رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"[٨٢]. ثم قال بعد ذلك عن منهج النقاد؛ "لأن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم إذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس"[٨٣]. وقد أخرج مسلم لطائفة من الضعفاء كما بينه ابن حجر[٨٤] لنتساءل بدورنا: بم حكم مسلم عليها؟ ألم يحكم عليها بالصحة فاشتملها اسم الصحيح؟ وما حاجته لها وقد صحت بأفضل الطرق؟.

المطلب الثاني: قرائن جبر الحديث الضعيف ظاهرا، المنجبر حكما عند المحدثين.

الناظر في أقوال الأئمة النقاد واستعمالاتهم السابقة يجد أنهم في حكمهم على أحاديث الضعفاء بالصحة كانوا أصحاب منهج متزن، فقد بنو أحكامهم على قرائن احتفت بالرواية، عززت لديهم القناعة بتحقق ضبط الحديث على اعتباره المطلب الأساس في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحكم على الحديث صحةً وضعفاً. وهذه القرائن التي نذكرها في هذا المطلب ــ تمثيلاً ــ هي قرائن غير مطردة ولا تعد قوانين ثابتة؛ إنما تُجَسُ في كل حديث على حدة، فقد تصلح لحديث ولا تصلح لآخر، وقد يتحقق وجدها في حديث ولا يتحقق في آخر. والسر يكمن في أن الرواة في أدائهم للرواية بشر تعتريهم حالات إنسانية غير مطردة في الضبط وعدمه، الأمر الذي لابد من مراعاته في الكشف عنه، فالحكم على الحديث قبولاً ورداً لا يعد قانوناً رياضياً ثابتاً، إنما لكل حديث نقد خاص. ولعل من أبرز القرائن التي وقفت عليها في بحثي هذا:

أولا: أن يكون الراوي الضعيف شيخ الناقد المصحح، ذلك أن التلميذ أدرى بشيخه من غيره، فقد أخرج البخاري ومسلم لغير واحد من مشايخهم الضعفاء، فحصوا رواياتهم فأخرجوا ما تحققوا من ضبطهم إياه. قال ابن حجر: "إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم فميز جيدها من رديئها"[٨٥]. وقال: "الحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميز صحيح حديثهم من سقيمه وتكلم فيهم غيره أن لا يُدَّعى أن جميع أحاديثهم على شرطه، فإنه لا يخرج لهم إلا ما تبين له صحته"[٨٦]. ومن الأمثلة على ذلك:

- يحيى بن عبد الله بن بكير المصري: قال ابن حجر: "قال البخاري في تاريخه الصغير: ما روى يحيى بن بكير عن أهل الحجاز فإني اتقيه. قلت ــ ابن حجر ــ فهذا يدلك على أنه ينتقي حديث شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث"[٨٧]. فالظاهر أنه لم يتق كل حديث أهل الحجاز؛ إنما أخرج عن مالك ما تابعه عليه غيره.
- عبد الله بن صالح المقرئ، قال ابن حجر: "كان البخاري حسن الرأي فيه إلا أنه كان كثير التخليط والبخاري يعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا يغتر بروايته عنه"[٨٨].
- ومن الأمثلة عند مسلم: أحمد بن عفر المعقري من شيوخه الذين عرف روايتهم فأخرج له في الصحيح ما صح منها وأعرض عن السقيم[٨٩].

ثانيا: أن يروي الراوي عن أهل بيته: فأهل الرجل أدرى بحاله من غيره، وهذا يجعله في كثير من الأحيان أحرى بالضبط من غيره، فتصير هذه من قرائن التصحيح، ومن أمثلة ذلك:

- أُبيّ بن عباس بن سهل: قال البخاري فيه: "ليس بالقوي"[٩٠]. و قال ابن حجر: "ضعفه أحمد وابن معين وقال النسائي ليس بالقوي. قلت ــ ابن حجر ــ: له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي ﷺ... وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس". قلت: وهو من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني فقال: "وأخرج البخاري حديث أبي بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده، قال: كان للنبي (ﷺ) فرس يقال له اللحيف. وأبي هذا ضعيف"[٩١]. **والترجيح في إخراج البخاري له** رغم تضعيفه له روايته عن أبيه عن جده، لا سيما أن البخاري أخرجه أيضا عن شيخه ابن المديني فاجتمع في روايته ناقدان من النقاد.
- محمد بن الحسن بن التل: قال ابن حجر: "محمد بن الحسن بن التل الأسدي الكوفي وثقه ابن نمير، قال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو داو : يكتب حديثه، وضعفه يعقوب الفسوي، وقال العقيلي: لا يتابع. وقال ابن عدي: لم أر بحديثه بأسا. قلت: له في البخاري عن ابنه عمر ابن محمد بن الحسن"[٩٢]. وأهل الرجل أدرى بحديثه.
- جعفر بن أبي ثور: جهله ابن المديني وقال ابن حجر فيه: "مقبول "روى له مسلم عن جده لأمه جابر بن سمرة في الوضوء من لحوم الإبل، قال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ابن حجر: "وصحح حديثه مسلم وابن خزيمة وابن حبان وابن مندة و البيهقي وغير واحد". قال الحاكم أبو أحمد: "هو من مشايخ الكوفيين الذين اشتهرت روايتهم عن جابر"[٩٣]. وكذا عمر بن حريث يروي عنه ابنه عن جده لأمه[٩٤].

وتظهر هذه القرينة في كثير من ترجيحات الدارقطني عند ذكره الاختلاف على الشيوخ، ومن ذلك ما رجحه في الاختلاف عن أبي إسحق السبيعي فقد رجح رواية ابنه يونس بن أبي إسحق ورواية حفيده إسرائيل بن أبي إسحق ومعلوم أن يونس في ضبطه مقال ومع ذلك نجده يرجح روايته على رواية الثوري وشعبة عن أبي إسحق[٩٥].

ثالثا: الانتقاء من النسخ: من القرائن التي اعتمدت في تصحيح بعض روايات الضعفاء **الانتقاء من النسخ**[٩٦] التي اعتمدوها في الرواية، لا سيما إذا عرف عن صاحبها الخطأ في الحفظ والضبط للكتابة. ومن الأمثلة على ذلك:

- محمد بن فليح بن سليمان: قال ابن حجر: "أخرج له البخاري نسخة من روايته عن أبيه عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة، وبعضها عن هلال عن أنس ابن مالك توبع على أكثرها عنده، وله نسخة أخرى عنده بهذا الإسناد لكن عن عبد الرحمن ابن أبي عمرة بدل عطاء بن يسار وقد توبع فيها أيضا وهي ثمانية أحاديث"[٩٧].
- قال ابن معين: "من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف ومن سمع منه نسخاً فهو صحيح"[٩٨].
- وقال يعقوب بن سفيان سمعت أحمد بن صالح في ابن لهيعة: "من وقع على نسخة صحيحة فحديثه صحيح ومن كتب من نسخة لم تضبط جاء فيه خلل كثير"[٩٩].
- ويظهر ذلك بجلاء في عمل مسلم؛ فقد أكثر من انتقاء النسخ. يقول ابن حجر: "مسلم يخرج أكثر تلك النسخ التي رواها عمن تكلم فيه كأبي الزبير عن جابر ﷺ، وسهيل عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ﷺ، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ ونحوه"[١٠٠]. وقال في موضع آخر: "كما أخرج مسلم نسخة العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ما لم يتفرد به فلا يحسن أن يقال أن باقي النسخة على شرط مسلم"[١٠١]. وفي هذا دلالة على بحث مسلم عن الضبط في كل حديث، وإخراجه ما ضبطه هؤلاء، وهذا ما يفسر إخراجه نسخة حفص بن ميسرة مما أضطره للرواية عن سويد بن سعيد، ولكنه لم يخرج له إلا ما له أصل من رواية غيره وقد لقيه مسلم وسمع منه قبل أن يعمى و يتلقن كما ذكره ابن حجر[١٠٢]. ويؤكد أن الضبط والكشف عنه كان غاية مقصده إضرابه عن نسخ كثيرة لم يخرج لها كنسخة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، ونسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
- **وقال ابن عدي** في ترجمة شبيب بن سعيد الحبطي: "ولشبيب بن سعيد نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري وهي أحاديث مستقيمة. وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير.....وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري إذ هي أحاديث مستقيمة ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير الذي يرويها عنه. ولعل شبيب بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب"[١٠٣]. و قال ابن حجر: "وروى ابن وهب أحاديث مناكير فكأنه لما قدم مصر حدث من حفظه فغلط، وإذا حدث عنه ابنه فكأنه شبيب؛ لأنه يجوّد عنه"[١٠٤].

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رابعا: الانتقاء من الأصول: يظهر ذلك أيضاً في صنيع البخاري ومسلم عند انتقائهم أحاديث الضعفاء من أصولهم، وعدم الاكتفاء بالسماع منهم. ومن الأمثلة على ذلك: إسماعيل بن أبي أويس، قال ابن حجر: "احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يُعَلِّمَ له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عمن سواه، **وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله**، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح"[١٠٥]. من هنا قال ابن حجر في التهذيب: "وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات"[١٠٦].

خامسا: أن يروي الراوي طريقا غريبا في طبقاته وأسماء رواته فيكون بذلك أدعى لحفظه أو أن يزيد في الإسناد والأسهل أن يسقط: تظهر هذه القرينة فيما ذكره ابن أبي حاتم في علله قال: "سألت أبي عن حديث رواه النعمان بن المنذر عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من حافظ على ثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة بنى له بيت في الجنة". فقال أبي: لهذا الحديث علة رواه ابن لهيعة عن سليمان بن موسى عن مكحول عن مولى لعنبسة ابن أبي سفيان عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبي: هذا دليل أن مكحول لم يلق عنبسة وقد أفسده رواية ابن لهيعة. قلت لأبي: لم حكمت برواية ابن لهيعة ؟ فقال: لأن في رواية ابن لهيعة زيادة رجل ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه"[١٠٧].

سادسا: معرفة الأصحاب: معرفة الأصحاب فن هامٌ جداً من فنون التي لابد من ممارستها لمن أراد الوقوف على أوجه التعليل ونقد الرواية، و لا يقف عليه إلا من حباه الله حفظاً واسعاً وفهماً غايصاً؛ تعقد لأجلها مقارنات واسعة بين الرواة و مروياتهم الأمر الذي نتج عنه طبقات الرواة عن الشيوخ. وقد ورد القول بالأصحاب في كلام غير واحد من النقاد كما في حديث ابن المديني عن طبقات نافع[١٠٨]. وكلام الحازمي عن الطبقات في شروط الأئمة والتي مثل لها بأصحاب الزهري[١٠٩]. وعلى ضوء ذلك نقف على جملة من أحاديث الضعفاء التي صححت، لنجد إتقانهم حديث ممن صحح حديثهم فيه. ومن الأمثلة على ذلك:

- عبد الرحمن بن نمر اليحصبي: ضعفه أبو حاتم وابن معين وابن نمر. قال دحيم: "صحيح الحديث عن الزهري"، وقال ابن حجر: "من أصحاب الزهري أخرج له في الصحيحين حديثا واحدا عن الزهري متابعة"[١١٠].
- محمد بن أبي حفصة البصري: ضعفه ابن معين والنسائي وتكلم فيه القطان، قال ابن حجر: "هو من أصحاب الزهري المشهورين، أخرج له البخاري حديثين من روايته عن الزهري توبع فيهما وعلق له غيرهما"[١١١].
- حماد بن سلمة: كثر الحديث عنه غير أن النقاد بينوا أنه أثبت أصحاب ثابت البناني، من هنا وجدنا أن الإمام مسلم أخرج له عنه ثابت في الصحيح أصولا، وعن غيره متابعة، قال الحاكم: "لم يخرج مسلم لحماد في الأصول إلا من حديثه عن ثابت ، وقد خرّج له في الشواهد طائفة"[١١٢].

الخاتمة:

من خلال ما سبق يتضح لنا التباين الحاصل بين المحدثين في الكشف عن منزلة الحديث الضعيف ظاهراً المنجبر حكماً؛ لنجد أنه صحيح في الواقع النقدي التطبيقي لدى الأئمة المتقدمين من أصحاب الصحيح وغيرهم. والحسن لغيره فيما استقر عليه الاصطلاح. وليكشف لنا البحث أهمية الوقوف على مفهوم الضبط التطبيقي في الحكم على المرويات صحةً وضعفاً، ومفهوم الضبط الأغلبي في الحكم على الرواة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

توثيقاً وتضعيفاً، وأن الخلط بينهما يعد من الإشكاليات التي تحدث في واقع التصحيح والتضعيف المعاصر.

والله ولي التوفيق .

الهوامش:

(١) لا بد من الإشارة هنا إلى اعتماد الصحيحين أساساً مهماً في التطبيق لما وقع من إجماع الأمة على تلقيهما بالقبول، كما نقله ابن الصلاح. انظر: عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو الشهرزوري الشهير بابن الصلاح (ت:٦٤٣هـ)، **علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، بيروت– لبنان، دار الفكر المعاصر، دمشق- سورية، دار الفكر، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م، ص ١٤.

(٢) محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، السعودية - الرياض، أضواء السلف، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م (ط١)ج٢، ص ٤١٥.

(٣) أي تقسيمه إلى صحيح وحسن وضعيف فيرتقي الضعيف إلى الحسن عندهم. هذا وقد اختلف العلماء في الكشف عن صاحب السبق في التقسيم الثلاثي للحديث، فذهب البعض إلى اعتبار الترمذي أول من ابتكر ذلك وهذا واضح في قول ابن رجب وابن تيمية. انظر ذلك: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الشهير بابن رجب الحنبلي(ت:٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الأردن-الزرقاء، مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م(ط١)ج٢، ص٥٧٤. أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)، **مجموعة الفتاوى**، تحقيق: عامر الجزار وأنور الباز، السعودية- الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (ط١)، ج٩، ص٣٠٥. وخالف العراقي ذلك باعتباره الخطابي صاحب السبق إلى ذلك. انظر: عبد الرحيم ابن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت : ٨٠٦هـ)، **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح**، لبنان ــ بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م، (ط٤)، ص٢٤. وليس المقام مقام تفصيل لذلك.

(٤) خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي أبو سعيد الدمشقي الشافعي(ت: ٧٦١)، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، لبنان ــ بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٧-١٩٨٦، (ط٢)، ص٤١.

(٥) ابن الصلاح ، **المقدمة**، ص١٣-٣٢.

(٦) جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي(٩١١هـ)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عرفان عبد القادر حسونة العطا، لبنان - بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص٩٧-٩٩.

(٧) إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي(ت: ٧٧٤)، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد شاكر وسماه: **الباعث الحثيث**، لبنان - بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م (ط٤)، ص٣٥-٣٦.

(٨) الزركشي، **النكت**، ج١، ص٦٦ -١٢٦.

(٩) العراقي، **التقييد والإيضاح**، ص ٤٧-٤٨.

(١٠) عمر بن رسلان بن نصير بن شهاب العسقلاني البلقيني (ت: ٨٠٥هـ)، **محاسن الاصطلاح في تحسين ابن الصلاح**، مطبوع في هامش مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، مصر- القاهرة، دار الكتب، ١٣٩٣هـ/١٩٧٤م، ص١٧٥-١٧٦.

(١١) نص الصنعاني على تحقيق ابن حجر ذلك بقوله: "واعلم أن رجال الحسن متى كانوا مشهورين بالصدق والعدالة، وأتت له طرق أخرى فلك أن تحكم بصحته، هذا ذكروه في الحسن لذاته هذا عندهم هو الصحيح لغيره، **وقد حققه في النخبة وشرحها** ". **انظر**: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني(١١٨٢هـ)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، السعودية ــ المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ج١، ص١٩٤.

(١٢) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشهير بابن حجر(ت:٨٥٢هـ)، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، تحقيق: صلاح عويضة، لبنان ــ بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٣٧-٣٨.

(١٣) السيوطي، **تدريب الراوي**، ص٩٩.

(١٤) محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي(٩٠٣هـ)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تحقيق: صلاح

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عويضة، لبنان ــ بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ،ج١، ص٨١.

(١٥) علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، **شرح شرح النخبة في مصطلحات أهل الأثر**، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، لبنان - بيروت، دار الأرقم، ص ٢٩٤.

(١٦) **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، لبنان - بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م(ط١) ص٨٠ و١٠٣.

(١٧) الصنعاني، **توضيح الأفكار** في نوعي الصحيح والحسن .

(١٨) طاهر الجزائري الدمشقي (ت:١٣٣٨هـ)، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، سورية - حلب، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، (ط١)، ج١، ص٣٦٣.

(١٩) نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، سورية ــ دمشق، دار الفكر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، (ط٣) ص: ٢٤١، ٢٦٧، ٢٦٣، ٢٦٨. صبحي الصالح ، **علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة**، سورية ــ دمشق، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م، ص١٤٥-١٤٦. أحمد عمر هاشم، **قواعد أصول الحديث**، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

(٢٠) **ومما لابد ذكره هنا** أيضاً أن استخدام هذا التقسيم في الأحكام النقدية على الأحاديث لم يأت إلا بعد ابن حجر. فلا تستغرب عدم وجوده في مقولات وأحكام النقاد الأوائل، ولا في كتب التخريج قبل ابن حجر. وهذه نتيجة توصلت لها بعد المقارنة بين الكتب التي تعرضت للحكم على الأحاديث قبل ابن حجر وبعده. فلا ذكر لها في واقع كتب العلل؛ كعلل أحمد وابن المديني وابن أبي حاتم الرازي والدارقطني. ولا في كتب التخريج التي سبقت ابن حجر أو عاصرته كنصب الراية للزيلعي (ت:٧٦٢هـ) ومجمع الزوائد للهيثمي (ت:٨٠٧هـ) وهو عصري ابن حجر، و تخريج العراقي للإحياء (ت: ٨٠٦هـ) وهو شيخ ابن حجر. بينما نجدهُ في الحاكم التي تلت مرحلة ابن حجر كما هو الحال في كشف الخفاء للعجلوني. أما أكثر المعاصرين ممن تعرضوا للتصحيح والتضعيف فقد اعتمدوه اعتماداً رئيسياً فتجده واضحاً في أحكام الألباني، وشعيب الأرنؤوط وغيرهما.

(٢١) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشهير بابن حجر(ت:٨٥٢هـ)، **النكت على ابن الصلاح**، لبنان- بيروت، تحقيق: مسعود عبد الحميد السعدني ومحمد فارس، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (ط١)، ص ١١٩.

(٢٢) ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٤٠.

(٢٣) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٥٧٥.

(٢٤) ابن حجر، **النكت**، ص ١٦٣.

(٢٥) انظر ذلك: محمد بن إدريس المطلبي الشافعي (ت:٢٠٤هـ)، **الرسالة**، تحقيق : خالد السبع وزهير الكبي، لبنان - بيروت، دار الكتاب العربي،١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، (ط١). ومسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت:٢٦١هـ)، **الصحيح وبهامشه شرح النووي**، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، لبنان ــ بيروت، دار الكتب العلمية، ج١، ص٤٣-١٤٤. **وانظر أيضاً مقدمة ابن حبان للمجروحين وابن عدي للكامل والتي تعد من الكتابات الاصطلاحية الأولى في هذا العلم أيضاً**. محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت: ٣٥٤هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، لبنان ــ بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ج١، ص٣-٩٥. وعبد الله بن عدي الجرجاني(ت:٣٦٥هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: سهيل زكّار ويحيى غزاوي، لبنان ــ بيروت ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، (ط٣)، ج١، ص٣-١٦١.

(٢٦) خالد منصور الدَريس، **الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية ونقدية**، السعودية ــ الرياض، دار أضواء السلف، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، (ط١)، ج١، ص١٣.

(٢٧) ابن كثير، **اختصار علوم الحديث**، ٣٨ .

(٢٨) إبراهيم بن عمر بن الحسن البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، السعودية - الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٧م، ج٢، ص٥١٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(٢٩) علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٥٦هـ)، **شفاء السقام في زيارة خير الأنام**، الهند - حيدرأباد، دائرة المعارف العثمانية، ١٩٩٨م، (ط٤)، ص ١١ .

(٣٠) ظفر أحمد العثماني التهانوي(١٣٩٤هـ)، **قواعد في علوم الحديث للتهانوي**، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة، سورية - حلب، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م (ط٥)، ص٣٥. "انظر في الحاشية".

(٣١) **كشف عنها ابن حجر** ا في الفصل التاسع والذي عنونه بـــ:" في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب" من هدي الساري مقدمة فتح الباري. يقول ابن حجر في هذا السياق: "وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق. وأن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء ". **قلت**: فهذا يبين لنا أن البخاري قد يخرج لمن وصف بكونه كثير الغلط، لكن لا يخرج له إلا ما وافقوا عليه الثقات، ولا يخرجه أصلاً. وقد أكد ابن حجر ذلك في الفصل الذي ختم فيه الفصل التاسع؛ قال فيه: "فصل في تمييز أسباب الطعن في المذكورين"؛ ثم بين أنهم على ثلاثة أقسام هي: الضعف بسبب الاعتقاد وهو ما فصل الرد عليه. وأما القسم الثاني فهو: "ضعف بأمر مردود كالتحامل فيه أو التعنت أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه أو بحاله أو لتأخر عصره ونحو ذلك **ويلتحق به من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه** كمن ضعف في بعض شيوخه دون بعض وكذا من اختلط أو تغير حفظه أو كان ضابطا لكتابه دون الضبط لحفظه فإن جميع هؤلاء لا يجعل إطلاق الضعف عليهم بل الصواب في أمرهم التفصيل". وأما القسم الثالث قال فيه ابن حجر: "وأما من عدا من ذكر فيهما ممن وصف بسوء الضبط أو الوهم أو الغلط ونحو ذلك **وهو القسم الثالث** فلم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه عنده أو عند غيره" . قلت : فهذا القسم لم يرد ابن حجر تضعيفهم إنما بين منهج البخاري في انتقاء حديثهم. **من هنا جاءت فكرة هذا البحث تتساءل عن منزلة هذا النوع من الحديث؟** انظر: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشهير بابن حجر(ت:٨٥٢هـ)، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق: عبد العزيز بن باز - معتمداً ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، لبنان- بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، (ط١) ص٦٤١-٦٤٨.

(٣٢) محمد بن عيسى بن سُورَة الترمذي(ت:٢٧٩هـ)، **علل الترمذي الكبير ترتيب أبي طالب القاضي**، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، الأردن ــ عمان، مكتبة الأقصى، ١٤٠٦هـ ــ١٩٨٦م(ط١)، ج١، ص١٢٠. قلت: اتفقت كلمة النقاد على تضعيفه؛ فضعفه: أحمد وابن معين وابن المديني والبخاري و مسلم و العجلي وغيرهم. انظر: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشهير بابن حجر(ت:٨٥٢هـ)، **تهذيب التهذيب**، تحقيق: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، لبنان ــ بيروت، مؤسسة الرسالة،١٤٢١هـ/٢٠٠١م، (ط١)،ج١، ص٢٠٦.

(٣٣) الترمذي، **السنن**، ج٢، ص١٩٨. مجمع على ضعفه. انظر: ابن حجر، **التهذيب، ج٣**، ص٦٢٧-٦٢٨.

(٣٤) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشهير بابن حجر(ت:٨٥٢هـ)، **لسان الميزان**، تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند، لبنان ــ بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (ط٢)، ج٤، ص١٦١.

(٣٥) محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(ت:٢٥٦هـ)، **الضعفاء الصغير**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، لبنان- بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (ط١)، ص٧٩.

(٣٦) ابن حجر، **التهذيب**، ج٢، ص٢٧٦ . وانظر له: **هدي الساري**، ص٥٨٠.

(٣٧) البخاري، **الضعفاء**، ص ٩٢ . ابن حجر، **هدي الساري**، ص ٥٩٦. **وسيأتي ذكر حديثه.**

(٣٨) البخاري، **الضعفاء**، ص ٥٠. ابن حجر، **التهذيب**،ج١، ص٦٣٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(٣٩) ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٩٢. وانظر للمزيد من التفصيل: ابن حبّان، **المجروحين**، ج١، ص٦٨. ابن حجر، **نزهة النظر**، ص٨٢. السخاوي، **فتح المغيث**، ج٣، ص٢٧٧. همام سعيد، **مقدمة تحقيقه شرح علل الترمذي لابن رجب**، ج١، ص١٠٣ .

(٤٠) **انظر حديثه**: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(ت:٢٥٦هـ)، **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه** - مع شرحه فتح الباري -، تحقيق: عبد العزيز ابن باز - معتمداً ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي -، لبنان - بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، (ط١)، حديث رقم :٣٩٩٦.

(٤١) **روى عنه** البخاري خمسة أحاديث، انظر: البخاري، **الصحيح**، حديث رقم: ٥٧٦ وكرره :١١٣٤، وحديث رقم: ٣٠٦٥، وحديث رقم: ٣٩٧٦، وحديث رقم: ٤٩٦١، وحديث رقم: ٦٥٣٨.

(٤٢) ونص ابن رجب على ذلك أيضاً، وقال: " قال أحمد عن يحيى بن سعيد "جاء ابن أبي عدي إلى ابن أبي عروبة بأخرة، يعني وهو مختلط". انظر: ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٤٥. **روى عنه** أربعة أحاديث، انظر: البخاري، **الصحيح**، حديث رقم: ٧١٠، وحديث رقم: ١٠٣١، وحديث رقم: ٣٠٦٤، وحديث رقم: ٣٥٧٢.

(٤٣) ابن حجر، **هدي الساري**، ص٥٧١. وانظر ترجمة سعيد: ابن حجر، **التهذيب**، ج٢، ص٣٣.

(٤٤) روى عن ابن المبارك حديثاً واحداً، انظر: البخاري، **الصحيح**، حديث رقم: ٢٤٩٢. وتابعه عليه يزيد بن زريع انظر: البخاري، **الصحيح**، حديث رقم: ٢٥٢٧.

(٤٥) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٤٥.

(٤٦) ابن الصلاح، **المقدمة**، ص ٣٩٢.

(٤٧) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١١، ص٤٧٠. انظر حديثه: البخاري، **الصحيح**، حديث رقم: ٦٥٧٨.

(٤٨) ابن حجر، **هدي الساري**، ص٤٠٥. وله: **التهذيب**، ج٢، ص٧. له في البخاري أربعة أحاديث، انظر: البخاري، **الصحيح**، حديث رقم: ٦٢٤، وحديث رقم: ٧٨٤، وحديث رقم: ٥٩٧٦، وحديث رقم: ٧١٥٢.

(٤٩) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت:٧٤٨هـ)، **ميزان الاعتدال**، تحقيق: علي البجاوي، لبنان ــ بيروت، دار الفكر، ج١، ص١٩١. ابن حجر، التهذيب، ج١، ص ١١٨ - ١١٩.

(٥٠) ابن حجر، هدي الساري ٥٥١. **قلت: أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث متصلة هي: حديث كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ** وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تِيبَ عَلَيْهِمْ، حديث رقم (٤٦٧٧)، وتابعه عليه: عقيل في حديث رقم: (٢٧٥٨و ٣٥٥٦ و ٤٤١٨) ويونس في حديث رقم: (٢٩٤٨و ٢٩٤٩) وابن جريج في حديث رقم: (٣٠٨٨). **وحديث أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مِحْصَنٍ**، حديث رقم (٥٧١٨). و تابعه عليه: مالك في حديث رقم: (٢٢٣) وشعيب في حديث رقم:(٥٧١٥) وابن عيينة في حديث رقم: (٥٦٩٣ و٥٧١٣). **وحديث عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ** إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ، حديث رقم(٧٣٤٧). وتابعه عليه: شعيب في حديث رقم: (١١٢٧ و٧٤٦٥) ومحمد في حديث رقم: (٧٤٦٥) وابن كيسان في حديث رقم: (٤٧٢٤).

(٥١) ابن حجر، **التهذيب** ، ج١، ص ٢٩٤-٢٩٥.

(٥٢) ابن عدي، **الكامل** ، ج٢ ،ص١٣٠.

(٥٣) ابن حجر، **هدي الساري**، ص٣٩٥. **قلت وهذه الأحاديث هي: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ** النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا"، حديث رقم: (٢٥٠٤ وكرره ٢٥٢٧). وقد تابعه عليه: سعيد في حديث رقم :(٢٤٩٢) وحجاج وأبان وموسى بن خلف وشعبة ذكرها البخاري في حديث رقم: (٢٥٢٧). **وحديث أَنَسَ في قِرَاءَةِ** النَّبِيِّ ﷺ، حديث رقم: (٥٠٤٥). وتابعه: همام بن يحيى في حديث رقم: (٥٠٤٦). **وحديث أنس في شَعَرُ** النَّبِيِّ ﷺ، حديث رقم: (٥٩٠٤)، وقد تابعه همام في حديث رقم: (٥٩٠٨) ومعمر في حديث رقم: (٥٩١٠) ويحيى بن سليم في حديث رقم (٥٩١٢).

(٥٤) موسى بن محمد الحازمي (ت:٥٤٨هـ)، **شروط الأئمة الخمسة: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والنسائي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، سورية - دمشق، القدسي، ١٩٢٧م، ص٦٩-٧٠.

(٥٥) أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الشهير بابن الصلاح (ت:٦٤٣هـ)، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، تحقيق: موفق عبد الله، لبنان - بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، (ط٢)، ص ٩٦ .

(٥٦) المصدر السابق، ص٩٦-١٠٠.

(٥٧) محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله الشهير بابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، **زاد المعاد في هدى خير العباد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط، لبنان - بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، (ط١٤)، ج١، ص٣٥١.

(٥٨) ابن حجر، **النكت**، ص١٤٢.

(٥٩) **أخرج له**: حديث أَبِي سَعِيدٍ في الإمامة، وتوبع عليه. انظر: مسلم، **الصحيح**، حديث رقم: (٦٧٢).

(٦٠) **أخرج له**: حديث أَنَسُ فيما يقال للكفار يوم القيامة، حديث رقم: (٢٨٠٥). وحديث سَمُرَةَ فيمن تَأْخُذُهُ النَّارُ، حديث رقم: (٢٨٤٥). وحديث عَنْ أَنَسٍ في قَتْلَى بَدْرٍ حديث رقم: (٢٨٧٥).

(٦١) أكثر عنه مسلم فأخرج له عشرين حديثاً كلها في المتابعات. وهي حديث رقم: ١٨، ١٢٧، ١٦٤، ١٩٣، ٣٩١، ٣٩٨، ٤٢٥، ٦٢٧، ٧٤٦، ٧٩٨، ٨٩٥، ٩٢٧، ٩٤٦، ٨٢٧، ١٦٢٢، ١٩٦٦، ٢٣٥٩، ٢٦٨٨، ٢٨٦٥، ٢٩٥٨.

(٦٢) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٤٢. **أخرج له مسلم حديثين هما: حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ** أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ هَلْ صُمْتَ مِنْ سُرَرِ هَذَا الشَّهْرِ .... الحديث". انظر: مسلم، **الصحيح**، حديث رقم: (١١٦١). وتوبع يزيد في هذا الحديث متابعة ناقصة كما في مسلم من رواية ثابت عن مطرف عن عمران بن حصين به، حديث رقم: (١١٦١/١٩٩). ومن رواية شعبة عن ابن أخي مطرف ابن الشخير، حديث رقم: (١١٦٢). ومتابعة تامة عند غير مسلم من **رواية عبد الأعلى** وحماد بن سلمة عن سعيد به. أخرج حديث عبد الأعلى: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني(ت:٣٦٠هـ)، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، لبنان - بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، (ط٢)، ج١٨، ص١١٤. و حديث حماد: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت:٢٧٥هـ)، **السنن**، تحقيق: كَمَال يوسُفْ الحوُت، لبنان- بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، (ط١)، ج١، ص٧١١، حديث رقم: (٢٣٢٨). وقد ذكر العجليُ حمادَ وعبدَ الأعلى في أصح تلاميذ سعيد؛ قال: "إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة والثوري وشعبة وابن علية وعبد الأعلى من أصحهم سماعا منه قبل أن يختلط بثمان سنين". انظر قول العجلي: ابن حجر، **التهذيب**، ج٢، ص٧. وحديث ابن عباس في الرمل في الطواف، أخرجه مسلم عن الجريري من طريق عبد الواحد بن زياد بطوله، ثم ذكر حديث يزيد عنه متابعة. انظر: مسلم، **الصحيح**، حديث رقم: (١٢٦٤).

(٦٣) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت:٧٤٨هـ)، **الموقظة**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، لبنان - بيروت، ١٤١٢هـ (ط٢)، ص٨٠.

(٦٤) ابن حجر، **التهذيب**، ج٢، ص ٦٣٩.

(٦٥) أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني(ت:٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، لبنان - بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، (ط١)، ج٢، ص٣٥٥.

(٦٦) ابن حجر، **لسان الميزان**، ج٦، ص٢٢٧.

(٦٧) عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي(ت:٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي اليماني، الهند - حيدر أباد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، (ط١)،ج٤، ص٣٧٨.

(٦٨) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٤، ص١١٠.

(٦٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٦، ص٢٨١.

(٧٠) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٢، ص٧٨.

(٧١) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٢، ص٤٢. وانظر أيضا في كتاب **الجرح والتعديل**: سليمان بن حسان الشامي ج٤، ص١٠٧. وأحمد بن إبراهيم أبو صالح الخراساني ج٢، ص٣٩.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(٧٢) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي (ت:٣٨٥هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، السعودية-المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م(ط١)، ج٢، ص٢٧.

(٧٣) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي (ت:٣٨٥هـ)، **السنن**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، لبنان - بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، ج١، ص١٣٥.

(٧٤) انظر ترجمته: الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٢، ص١٢٨، ابن حجر، **التهذيب**، ج٢، ص٨.

(٧٥) الدارقطني، **العلل**، ج٤، ص١٤١.

(٧٦) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج١، ص٣٨٠.

(٧٧) الدارقطني، **السنن**، ج١، ص٣٩٨.

(٧٨) وللمزيد من الأمثلة انظر علل الدارقطني: ٢٥٨/١، ٢٣٠/٤، ٥/ ٢٣١، ١٩٠/٩. وغيرها ..

(٧٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج١، ص٢٩٠.

(٨٠) انظر ممن فصل في ذلك: فاروق حمادة، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، المغرب ــ الرباط، مكتبة المعارف، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، (ط١)، ص١٥٨-٢٢٠. وكذا: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، **دراسات في الجرح والتعديل**، لبنان - بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، (ط١)، ص١٥٦-١٦٢.

(٨١) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٥٨٢.

(٨٢) مسلم، **الصحيح**،ج١، ص٥٦-٥٧.

(٨٣) مسلم، **الصحيح**،ج١، ص٥٨ .

(٨٤) ابن حجر، **النكت**، ص١٤٢.

(٨٥) ابن حجر، **النكت**، ص٦٥.

(٨٦) ابن حجر، **هدي الساري**، ص٥٩٥.

(٨٧) ابن حجر، **هدي الساري**، ص٦٣١.

(٨٨) ابن حجر، **لسان الميزان**، ج٤، ص١٦١. وانظر للمزيد: أحمد بن يزيد الحراني، زكريا بن أبي يحيى أبو السكين، سريح بن النعمان، عبد الله بن رجاء، محمد بن الحكم المروزي، محمد بن يوسف الفريابي، علي بن حفص المروزي.

(٨٩) ابن حجر، **التهذيب**، ج١، ص١٨. أحمد بن علي بن محمد العسقلاني(ت:٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: أحمد شاغف الباكستاني، السعودية - الرياض، دار العاصمة، ١٤١٦هـ، (ط١)، ص٨٧.

(٩٠) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١، ص٩٧. وله: **التقريب**، ص٥٥٠.

(٩١) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي(ت:٣٨٥هـ)، **الإلزامات والتتبع**، تحقيق: مقبل الوادعي، لبنان - بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، (ط٢)، ص٢٠٣. أخرجه البخاري قال: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ - وهو ابن المديني - حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللُّحَيْفُ قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ وَقَالَ بَعْضُهُمُ اللُّخَيْفُ". انظر: **الصحيح**، حديث رقم: ٢٨٥٥.

(٩٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ص٦٧٢. وقد بين ابن حجر ما رواه فقال: "روى عنه حديثان أحدهما في الزكاة عن إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أن الحسن بن علي أخذ تمرة من تمر الصدقة الحديث وهو عنده بمتابعة شعبة عن محمد بن زياد والآخر في المناقب عن حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة وهو عنده بمتابعة حميد بن عبد الرحمن والليث وغيرهما عن هشام". وانظر أيضا: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر روى عن أبيه وخالته أسماء وأخرج له البخاري في الصحيح. انظر: ابن حجر، **التهذيب**، ج٢، ص٣٧١، وله: **التقريب**، ص٥٢١. وعبد العزيز بن عثمان بن جبلة روى عن أبيه وأخرج له البخاري في الصحيح. انظر: ابن حجر، **التهذيب**، ج٢، ص٥٩١، وله: **التقريب**، ص٦١٤.

(٩٣) ابن حجر، **التهذيب**، ج٢، ص٣٠٢، وله: **التقريب**، ص١٩٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(٩٤) ابن حجر، **التهذيب**، ج٢، ص٣٠٩، وله: **التقريب**، ص٢٠٠.

(٩٥) انظر أمثلة ذلك: الدارقطني، **العلل**، ج٢، ص١٨٧-١٨٨، **وج٣**، ص٢٢٤، **وج٣**، ص١٢٨-١٢٩.

(٩٦) والنسخ هي: أن يروي راو ما بسلسلة معينة جملة من الأحاديث، قال الخطيب موضحا ذلك: "لأصحاب الحديث نسخ مشهورة كل نسخة منها تشتمل على أحاديث كثيرة، **يذكر الراوي إسناد النسخة في المتن الأول منها ، ثم يقول فيما بعده وبإسناده إلى آخرها**". انظر: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي الشافعي (ت: ٤٦٣هـ)، **الكفاية في علم الرواية**، لبنان - بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ص٢١٤.

(٩٧) ابن حجر، **هدي الساري**، ص٦١٧. وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازي. انظر: ابن حجر، **التهذيب**، ج٣، ص٦٧٧.

(٩٨) ابن حجر، **التهذيب**، ج١، ص٤٨١.

(٩٩) ابن حجر، **التهذيب**، ج٢، ص٤١٢.

(١٠٠) ابن حجر، **النكت**، ص٦٥.

(١٠١) المصدر السابق، ص١٣١.

(١٠٢) المصدر السابق، ص٥٨.

(١٠٣) ابن عدي، **الكامل**، ج٤، ص٣١. "بتصرف".

(١٠٤) ابن حجر، **هدي الساري**، ص٥٧٦.

(١٠٥) ابن حجر، **هدي الساري**، ص٥٥٣.

(١٠٦) ابن حجر، **التهذيب**، ج١، ص١٥٨.

(١٠٧) عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت:٣٢٧هـ)، **علل الحديث**، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت – لبنان، دار المعرفة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج١، ص١٧١.

(١٠٨) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٦١٧.

(١٠٩) الحازمي، **شروط الأئمة**، ص٥٧.

(١١٠) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٥، ص٢٩٥. ابن حجر، **هدي الساري**، ص٥٨٨، وله: ابن حجر، **التهذيب**، ج٢، ص٥٦٠.

(١١١) ابن حجر، **هدي الساري**، ص٦١٥، وله: ابن حجر، **التهذيب**،ج٣، ص٥٤٤.

(١١٢) ابن حجر، **التهذيب**، ج١، ص٤٨٢.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com